

استنكروا خلال ندوة إنقاذ الجمعية الطبية تصريحات نائب الجمعية ضد وزير الصحة جمع الأطباء: على الرجيب حل مجلس «الطبية» والدعوة لانتخابات جديدة



الوعلان والوسمي مع الأطباء أثناء الندوة

تحركات لدغدغة الإنتماءات، مبينا أن قوى الفساد شملت نفسها بإذرة مصالح مرتبطة بأماكن معينة من أماكن صنع القرار داخل وزارة الصحة، ورأينا هذا في الذراع النقابية التي كان من المفترض أن تمثل مصالح الأطباء النقابيين. واستنكر د.الخضاري التصريح الساذج لنائب رئيس الجمعية الطبية الذي تعرض فيه لوزير الصحة، وقال: نحن لا ندافع عن وزير الصحة، ولكن له من هذه المجموعات سوى «الصراخ على قدر الألم، والتي تدعى المحافظة على مصلحة الأطباء»، بل لم نر منهم سوى دورة الأنيكيت ودورة فن الخطابة وحل المشاكل الزوجية على مستوى الجمعية الأطباء، ورأينا هذه التحركات في الدفاع عن بعض قيادات وزارة الصحة الذين بالرغم من أي قراءة لكل عرفان الأن الكثير منهم كان في الخدمة لمدة تجاوزت 35 سنة وطالبون الآن بتמיד جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

واستغرب د.القويعان من اعتراض من مثل وزارة الشؤون التقرير المالي واعتراض الكثير من الأطباء عليه وبعد صدور «عبارات» من أحد أعضاء مجلس الإدارة بأن جميع جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

واستغرب د.القويعان من اعتراض من مثل وزارة الشؤون التقرير المالي واعتراض الكثير من الأطباء عليه وبعد صدور «عبارات» من أحد أعضاء مجلس الإدارة بأن جميع جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

واستغرب د.القويعان من اعتراض من مثل وزارة الشؤون التقرير المالي واعتراض الكثير من الأطباء عليه وبعد صدور «عبارات» من أحد أعضاء مجلس الإدارة بأن جميع جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

واستغرب د.القويعان من اعتراض من مثل وزارة الشؤون التقرير المالي واعتراض الكثير من الأطباء عليه وبعد صدور «عبارات» من أحد أعضاء مجلس الإدارة بأن جميع جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

وأوضح أن قوى الفساد في وزارة الصحة اكتشفت أساليبها ولن نعطي أي فرصة لأحد للتلاعب بمشاعرنا، ونحن متحدون لصلحة هذا الوطن وإبنائه وصالحة القطاع الصحي بجميع أفرعه وجميع العاملين فيه.

أما رئيس قسم الحساسية بمرکز عبدالعزیز الرشيد للحساسية د.علي العنزي، فطالب وزير الشؤون باتخاذ الاجراءات القانونية بحق من شأها رفع مستوى الخدمات الصحية في البلاد وتطويرها.

أطباء ضد الفساد

أكدت مجموعة أطباء ضد الفساد أن ما حدث في تاريخ 5/15/2012 من طرح البقعة في التقرير المالي والإداري هو سابقة في تاريخ الجمعية الطبية الكويتية منذ إنشائها، وهي وصمة عار في جبين هذا الصرح المهني العربي.

وذكرت أن نتيجة الجمعية العمومية تدل على مدى ترددية مستوى العطاء والاحتراف عن المهنية في العمل النقابي والدخول في شبهات مالية وإدارية وشبهات شراء للذمم من مجلس الإدارة الحالي. وتابعت: بدلاً من أن تكون الهيئة الإدارية الحالية تعمل بأسلوب نقابي وحرصية على آداب المهنة وتقديم استقالتها بعد سحب الأطباء لثقتهم بها، يخرج لنا نائب الرئيس د.أحمد الفضلي، والمحول شخصياً للتحقيق في تجاوزات إدارية وقفية ومالية ويتكلم باسم الأطباء فيجمعهم ويدعو لتجديده وزير الصحة د.علي العبيدي.

عبد الكريم العبدالله

ونكر أنه منذ بداية النقاش في الجمعية العمومية تبين وجود نية مبيتة، على الرغم من حضور ممثلي وزار الشؤون، مبينا أن النقاش كان حاداً، وذلك لحرص الأطباء على مهنتهم النبيلة خاصة بعد وجود شبهة بالجمعية الطبية، وفي النهاية صوت 88 شخصاً على التقرير الإداري فتم 33 شخصاً اقروه 48 لم يقره ولم يعتمده وتم امتناع 17 عن التصويت، مشيراً إلى وزير الصحة، ولكن له من هذه المجموعات سوى «الصراخ على قدر الألم، والتي تدعى المحافظة على مصلحة الأطباء»، بل لم نر منهم سوى دورة الأنيكيت ودورة فن الخطابة وحل المشاكل الزوجية على مستوى الجمعية الأطباء، ورأينا هذه التحركات في الدفاع عن بعض قيادات وزارة الصحة الذين بالرغم من أي قراءة لكل عرفان الأن الكثير منهم كان في الخدمة لمدة تجاوزت 35 سنة وطالبون الآن بتמיד جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

واستغرب د.القويعان من اعتراض من مثل وزارة الشؤون التقرير المالي واعتراض الكثير من الأطباء عليه وبعد صدور «عبارات» من أحد أعضاء مجلس الإدارة بأن جميع جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

واستغرب د.القويعان من اعتراض من مثل وزارة الشؤون التقرير المالي واعتراض الكثير من الأطباء عليه وبعد صدور «عبارات» من أحد أعضاء مجلس الإدارة بأن جميع جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

وأضاف: هناك أحد الأعضاء تمنى ألا يقوم وزير الشؤون باتخاذ أي إجراء بهذا الموضوع لبضعها مع رسيد التجاوزات الذي يملكه على وزير الشؤون، قائلاً: يا وزير الشؤون «راسك ولا الجمعية الطبية»، وتريد تطبيق القانون أم تريد أن تجامل صديقك حبيب الجمعية الطبية تستعسى لإرضائه، مطالبينته ألا يكسر القانون من أجل أشخاص، ونحن كاطباء قلنا كلمتنا برفض التقرير المالي والإداري، ونجسد طلبنا لوزير الشؤون باتخاذ الاجراءات القانونية كما هو متبع، وإلا ستكون لأطباء كالمتهمة الثانية.

وأوضح أن كلام نائب رئيس الجمعية الطبية عار على الصحة ويمثله هو شخصياً ولم يصدر منه ذلك إلا بعد تجديده ومن يستند إليه في وزارة الصحة، داعية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة لإعادة الجمعية الطبية إلى الجسد الطبي وحل مجلس الإدارة الحالي وتشديد بنواب الأمة لتبني هذا الموضوع الحساس والذي ألكم جموع الأطباء

عبد الكريم العبدالله

العمومية الأخيرة التي عقدت بتاريخ 15 الجاري رفض الأطباء اء الجمعية بالتصويت على التقرير رفض التقرير المالي والإداري، كما أن الجمعية حالت دون مناقشة أي أمور، واكتفوا بالتقرير المالي والإداري، مبينا أن الأطباء قالوا كلمتهم برفض التقرير المالي والإداري فتم 33 شخصاً اقروه 48 لم يقره ولم يعتمده وتم امتناع 17 عن التصويت، مشيراً إلى وزير الصحة، ولكن له من هذه المجموعات سوى «الصراخ على قدر الألم، والتي تدعى المحافظة على مصلحة الأطباء»، بل لم نر منهم سوى دورة الأنيكيت ودورة فن الخطابة وحل المشاكل الزوجية على مستوى الجمعية الأطباء، ورأينا هذه التحركات في الدفاع عن بعض قيادات وزارة الصحة الذين بالرغم من أي قراءة لكل عرفان الأن الكثير منهم كان في الخدمة لمدة تجاوزت 35 سنة وطالبون الآن بتמיד جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

واستغرب د.القويعان من اعتراض من مثل وزارة الشؤون التقرير المالي واعتراض الكثير من الأطباء عليه وبعد صدور «عبارات» من أحد أعضاء مجلس الإدارة بأن جميع جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

واستغرب د.القويعان من اعتراض من مثل وزارة الشؤون التقرير المالي واعتراض الكثير من الأطباء عليه وبعد صدور «عبارات» من أحد أعضاء مجلس الإدارة بأن جميع جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

واستغرب د.القويعان من اعتراض من مثل وزارة الشؤون التقرير المالي واعتراض الكثير من الأطباء عليه وبعد صدور «عبارات» من أحد أعضاء مجلس الإدارة بأن جميع جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

واستغرب د.القويعان من اعتراض من مثل وزارة الشؤون التقرير المالي واعتراض الكثير من الأطباء عليه وبعد صدور «عبارات» من أحد أعضاء مجلس الإدارة بأن جميع جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

واستغرب د.القويعان من اعتراض من مثل وزارة الشؤون التقرير المالي واعتراض الكثير من الأطباء عليه وبعد صدور «عبارات» من أحد أعضاء مجلس الإدارة بأن جميع جمعيات الكويت بها سرقة، وتبين أنه من 74 طبيباً وطبيبة فقط 25 قبلوا بالتقرير المالي 37 ورفضوا التقرير المالي، ولم يتم اعتماده التقرير المالي والإداري الذي قدمته الجمعية الطبية، كذلك أن الجمعية العمومية «بذء» ما يستجد من أعمال.

عبد الكريم العبدالله

الوعلان: على وزير الشؤون تحريك الأدوات القانونية

لمحاسبة المخطفين

د. الوسمي: سنقدم سؤالاً برلمانياً بهذا الخصوص لمعرفة

الإجراءات الواقعة

د.المطيري: الأطباء رفضوا التقرير المالي والإداري خلال

الجمعية العمومية

جملة وتفصيلاً

د.الكندي: أهداف الجمعية تختص

بالأطباء.. وليس المهاترات السياسية

د.القويعان لوزير الشؤون: راسك ولا الجمعية الطبية

د.الخضاري: قوى الفساد بدأت تصرخ

على قدر الألم

د.العنزي: إجراءات الوزير العبيدي

إصلاحية وهدفها رفع مستوى الخدمات الصحية

عبد الكريم العبدالله

عبد الرحمن العنزي ود.علي العنزي

عادل الشنان

عبد الكريم العبدالله

عبد الرحمن العنزي ود.علي العنزي

عادل الشنان

عبد الكريم العبدالله

عبد الرحمن العنزي ود.علي العنزي

عادل الشنان

عبد الكريم العبدالله

عبد الرحمن العنزي ود.علي العنزي

عادل الشنان

أجمع مجموعة من الأطباء في ديوان د.سلطان المطيري على حل مجلس إدارة الجمعية الطبية، والدعوة الى انتخابات جديدة، مطالبين من وزير الشؤون احمد الرجيب باتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك.

واستنكروا خلال ندوة «إنقاذ الجمعية الطبية»، بحضور نواب مجلس الأمة وجمع من الأطباء على تصريحات نائب رئيس الجمعية الطبية حول المطالبة بإقالة وزير الصحة، مطالبين الجمعية بعدم التدخل في الأمور السياسية والمضي بحقوق الأطباء فقط.

في البداية، قال النائب مبارك الوعلان والوسمي فوجئت من المعلومات التي تم تزويدي بها من تجاوزات وزارة الشؤون الطبية، حيث أسفقت على أطباء تنوسم فيهم الخبر من خلال أخلاق مهنتهم النبيلة، خاصة أن الفساد خرج من ممثلي الأطباء وهم الجمعية الطبية.

وطالب الوعلان من وزير الشؤون تحريك كل ما يملك من ادوات قانونية لمحاسبة كل من يخطف سواه في الجمعية الطبية أو أي جمعية نفع عام، مستغرباً قيام الجمعية الطبية بوضع كل الأموال باسم شخص معين، ويتم توزيعها بجهات على «س-ص» من الناس، ومنهم موظفو من وزارة الصحة.

واستغرب قائلاً: كان لي كلام مع الأخ وزير الصحة د.علي العبيدي للتحقيق في هذا الموضوع حتى تتم محاسبة من قصر في هذا المجال، وأعدا بفتح هذا الموضوع مع وزير الشؤون في الجلسة عن النقائص في إيقاف مجلس إدارة الجمعية الطبية ومحاسبتهم، ونحن لا نريد ظلم ولا لحن الأوراق والأدلة هي أكبر دليل، على الرغم من سخونة الأجواء في ظل استنكواب وزير المالية، بالإضافة إلى فتح الموضوع من وزير الصحة بعد عودته من السفر، وهذا الدور منوط بنا كمثلين للأمة، معتبراً أن الفساد موجود في كل مؤسسات الدولة، وديوانا هو مكافحته.

وقال الدوسري إن إشهار الهيئة العامة للقوى العاملة سينتظم العديد من الأمور من بينها إصدار تصاريح العمل وسيتم استحداث إدارة خاصة بتقدير الاحتياج، مشيراً إلى أن إصدار تصاريح العمل يتم حالياً من خلال منح قطاعات مستنفة تغطي حوالي 80٪ من سوق العمل.

وعن دار إيواء العمالة الوافدة، قال: تم تسليم المقر تنفيذياً لإلتزامات الكويت الدولية والمركز يستوعب 700 عامل، وكشف عن صدور قرار وزاري بشأن مستحقات النقابيين في السفر من 50 إلى 150 ديناراً.

وعن أصحاب المشاريع الصغيرة، قال توجهنا للمتعاون مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والهيئة العامة للصناعة لاستحداث إدارة خاصة بالمشاريع الصغيرة في إدارة عمل محافظة مبارك الكبير.

كما كشف عن تلبية الوزارة رغبة نقابة العاملين في وزارة الشؤون بشأن رفع مستوى التمثيل النقابي في المطالبات النقابية في الوزارة لتكون تحت إشراف وكيل الوزارة بهدف الاستيعال في إقرار مطلب النقابيين، فضلاً عن تمثيل رئيس النقابة في لجنة شؤون الموظفين في الوزارة كمراقب دون أن يكون له حق التصويت في اللجنة.

وأضاف: رأي الأطباء أن الجمعية الطبية فقدت الكثير من مديرتها، علماً أن المسجل فيها أكثر من 15 ألف طبيب مما يدخل على الجمعية مبلغاً يقدر بـ 200 ألف دينار سنوياً، وهي غير المدخرات الأخرى مثل ممولات الشؤون والودائع وغيرها مما يجعل دخلها يصل إلى نصف مليون دينار.

أكد د.المطيري على أن مديرات الجمعية بدأت تتناقص، حيث نقصت في هذا العام بمبلغ يقدر بـ 150 ألف دينار وهي مصروفات مجلس الإدارة، مع العلم أن هناك 3 أعضاء استقالوا من مجلس الإدارة ولم تبلغ الجمعية الطبية عنهم، مما أدى إلى جود تجاوزات كثيرة سواء المالية أو الإدارية أو المهنية في طريقة التعامل مع الأطباء.

وأضاف أن الصيغي يتهمني باننسي ازود النائب الجويهل بالمستندات من وزارة الداخلية، وهذا امر يعاقب عليه القانون، وإذا كان عنده أي مستند فليقدمه للنقابة، واعتقد أن هناك من لا يعجبه وجودي في وزارة الشؤون لعلمه أنني لن أرضى عن أي فساد في وزارة الشؤون وسأحيل أي مسؤول في الوزارة حتى إذا كان الوكيل، إذا ثبت أنه يستغل وظيفته لاكتسب المنفعة الشخصية في جهات التحقيق والنقابة العامة ليس من أجل الاستجاب الذي سيقدم لي، ومن خلال عملي في وزارة الداخلية لم تشهد هذه الوزارة ترقيات مثلما شهدتها خلال فترة عملي فيها ومن لديه أي اثبات بانني كنت أفرق في منح الترتيات فليقدم ذلك إلى الجهات المعنية.

وأضاف أن البعض يتحدث عن مقالتي بعنوان «الغزو من الداخل»، بانني أسأت لشخص أو قبيلة، وأنا أنفي ذلك جملة وتفصيلاً، وأتحدى أي احد يثبت أن مقالتي اشتملت على الإساءة لأي قبيلة أو شخص.

تقديم اقتراح بإنشاء هيئة مستقلة للعمل الخيري تتبع «الأوقاف» الرجيب: إحالة من بلغوا 35 عاماً في الخدمة للتقاعد ومن أمضوا الـ 30 ولم يعودوا منتجين

يمنع أي شخص من حضور أي ندوة، لكنني أنفي حضورني هذه الندوة، ولو أنني حضرت لنتولى الوظائف القيادية، وكشف عن مخاطبة وزارة الشؤون لديوان الخدمة المدنية من أجل إنشاء هيئة عامة للعمل الخيري تتبع وزارة الأوقاف لتنظيم هذا العمل بالشكل الصحيح بعيداً عن أي خروج على أهداف العمل الخيري.

وأكد الرجيب أن بعض الجمعيات التعاونية خرجت عن مسارها ويجب تصحيح مسارها من خلال إنشاء هيئة مستقلة للمعاون وستتقدم بهذا المشروع قريباً.

ورداً على سؤال حول استنكواب النائب رياض العيساني، قال الرجيب أن أي مسؤول يهدف إلى الإصلاح، ولا يعتقد أنه ينتظر تقديم استنكواب حتى يعمل أو يصلح، والاستجاب حق لكل نائب ومن حق الوزير أن يفند محاور الاستنكواب وأن يعمل على الإصلاح.

مسؤولي وزارة الشؤون على منصبه وكيل الوزارة ومنصب رئيس الهيئة العامة للقوى العاملة، مشيراً إلى أن تعيين هذين المنصبين من سلطة مجلس الوزراء بشرائح من وزير الشؤون وليس شرطاً أن يتم التعيين من داخل وزارة الشؤون، مؤكداً أنه لم يتم طرح أي اسماء لتولي هذين المنصبين.

وقال إن تأخير إشهار الهيئة العامة للقوى العاملة يرجع إلى ضرورة تعديل القانون الصادر في عام 2010، بحيث تكون ميزانية الهيئة ملققة وليست مستقلة والقانون معروض على جدول أعمال مجلس الأمة وينتظر إقراره وتعديل المادة المطلوبة حتى يتم إشهار الهيئة.

ورداً على سؤال حول توظيف البدون في وزارة الشؤون، قال إن وزارة الشؤون ترحب بتوظيف عدد الفقة شرط أن يكون تم تعديل أوضاعهم. وعن عودة الانتخابات في اتحاد الجمعيات، قال الوزير: ستتم عودة الانتخابات في العاشر من شهر يونيو المقبل، مشيراً إلى أنه أصدر توجيهات بإعادة الانتخابات في الجمعيات التعاونية التي تم تعيين مدير معين فيها من قبل وزارة الشؤون، وكشف أنه سيتم قريباً إشهار الاتحاد الوطني للعمال.

ورداً على سؤال حول الشركات الوهمية، قال: بالتعاون مع وزارة الداخلية سنعمل على القضاء على هذه الشركات وإحالتها إلى جهات التحقيق.

ورداً على اتهامات النائب الصيغي مبارك الصيغي، قال الرجيب إن النائب تلمذ كثيراً في اتهاماته لي وأنا تاريخي في وزارة الداخلية لم يعرف عني أنني أفرق بين الموظفين في الوزارة سواء بين العسكريين والمدنيين وبين الحضري والبدو أو السنة والشيعه واتحدى أي احد يثبت عكس ذلك علماً بأن النائب عنده مشكلة معي، وحول اتهام النائب الصيغي لي بانني حضرت ندوة النائب الجويهل، بداية لا يوجد ما

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

اعتبر وزير الشؤون الفريق أول احمد الرجيب تديشن البوابة الالكترونية في وزارة الشؤون حلماً طالما انتتخره اصحاب الأعمال، وهو مشروع مهم وحيوي سيساهم في تبسيط الاجراءات ويقلل الاخطاء، خاصة في قطاع العمل، جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده الوزير الرجيب اول من امس.

وتحدث الرجيب عن انجازات وزارة الشؤون خلال الفترة الاخيرة، ومن بينها تطبيق نظام الموظف الشامل في ادارات العمل، مشيراً إلى ان هذا النظام أدى إلى تبسيط الاجراءات لاصحاب العمل والمراجعين، كما شفا عن توجه الوزارة لاستحداث مراكز لخدمة المواطن على غرار مراكز الخدمة في وزارة الداخلية وسبداً بمركز واحد ثم تتبعية مراكز أخرى.

كما كشف الرجيب عن تشكيل لجنة شبيهة من موظفي وزارة الشؤون تعمل الوزارة على تطوير عمل الوزارة من خلال تلقي مقترحات المواطنين والعمل على تنفيذها للارتقاء بعمل الوزارة بناء على توجيهات صاحب السمو الأمير بإعطاء الشباب فرصة، وأشار إلى ان الوزارة ستعمل على تسكين الوظائف الاشرافية في وزارة الشؤون وعددها 38 قسماً من اقسام الوزارة، وعلنا انه سيتم قريباً افتتاح دار المسنين وهي دار مميزة على مستوى الشرق الاوسط.

وكشف عن تخصيص خط مباشر في وزارة الشؤون لتلقي جميع الشكاوى عن رقم 128 من قبل المواطنين والمقيمين والعمل على حلها.

وأشار إلى اصدار قرار بتنظيم الشراء الجماعي في اتحاد الجمعيات التعاونية، كما شفا عن تشكيل لجنة لبحث أي إساءات يتعرض لها الإتمام في قطاع الرعاية الاجتماعية وإحالة التجاوزين إلى النيابة العامة، حيث أعلن عن قيامه بمخاطبة ديوان المحاسبة للتدقيق على الصناديق الخيرية في وزارة الشؤون وسنحيل أي مسؤول يثبت تلاعبه في هذه الصناديق إلى النيابة العامة، وسنحيل من بلغوا 35 عاماً في العمل داخل الوزارة إلى التقاعد كما سنحيل من أمضوا 30 عاماً إلى التقاعد على مراحل ممن توقف انتاجهم وستم غير المتلمزين بالودام ومستوى لجنة شؤون الموظفين بحث هذه

ورداً على سؤال حول الشركات الوهمية، قال: بالتعاون مع وزارة الداخلية سنعمل على القضاء على هذه الشركات وإحالتها إلى جهات التحقيق.

ورداً على سؤال حول توظيف البدون في وزارة الشؤون، قال إن وزارة الشؤون ترحب بتوظيف عدد الفقة شرط أن يكون تم تعديل أوضاعهم. وعن عودة الانتخابات في اتحاد الجمعيات، قال الوزير: ستتم عودة الانتخابات في العاشر من شهر يونيو المقبل، مشيراً إلى أنه أصدر توجيهات بإعادة الانتخابات في الجمعيات التعاونية التي تم تعيين مدير معين فيها من قبل وزارة الشؤون، وكشف أنه سيتم قريباً إشهار الاتحاد الوطني للعمال.

ورداً على اتهامات النائب الصيغي مبارك الصيغي، قال الرجيب إن النائب تلمذ كثيراً في اتهاماته لي وأنا تاريخي في وزارة الداخلية لم يعرف عني أنني أفرق بين الموظفين في الوزارة سواء بين العسكريين والمدنيين وبين الحضري والبدو أو السنة والشيعه واتحدى أي احد يثبت عكس ذلك علماً بأن النائب عنده مشكلة معي، وحول اتهام النائب الصيغي لي بانني حضرت ندوة النائب الجويهل، بداية لا يوجد ما

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

اعتبر وزير الشؤون الفريق أول احمد الرجيب تديشن البوابة الالكترونية في وزارة الشؤون حلماً طالما انتتخره اصحاب الأعمال، وهو مشروع مهم وحيوي سيساهم في تبسيط الاجراءات ويقلل الاخطاء، خاصة في قطاع العمل، جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده الوزير الرجيب اول من امس.

وتحدث الرجيب عن انجازات وزارة الشؤون خلال الفترة الاخيرة، ومن بينها تطبيق نظام الموظف الشامل في ادارات العمل، مشيراً إلى ان هذا النظام أدى إلى تبسيط الاجراءات لاصحاب العمل والمراجعين، كما شفا عن توجه الوزارة لاستحداث مراكز لخدمة المواطن على غرار مراكز الخدمة في وزارة الداخلية وسبداً بمركز واحد ثم تتبعية مراكز أخرى.

كما كشف الرجيب عن تشكيل لجنة شبيهة من موظفي وزارة الشؤون تعمل الوزارة على تطوير عمل الوزارة من خلال تلقي مقترحات المواطنين والعمل على تنفيذها للارتقاء بعمل الوزارة بناء على توجيهات صاحب السمو الأمير بإعطاء الشباب فرصة، وأشار إلى ان الوزارة ستعمل على تسكين الوظائف الاشرافية في وزارة الشؤون وعددها 38 قسماً من اقسام الوزارة، وعلنا انه سيتم قريباً افتتاح دار المسنين وهي دار مميزة على مستوى الشرق الاوسط.

وكشف عن تخصيص خط مباشر في وزارة الشؤون لتلقي جميع الشكاوى عن رقم 128 من قبل المواطنين والمقيمين والعمل على حلها.

وأشار إلى اصدار قرار بتنظيم الشراء الجماعي في اتحاد الجمعيات التعاونية، كما شفا عن تشكيل لجنة لبحث أي إساءات يتعرض لها الإتمام في قطاع الرعاية الاجتماعية وإحالة التجاوزين إلى النيابة العامة، حيث أعلن عن قيامه بمخاطبة ديوان المحاسبة للتدقيق على الصناديق الخيرية في وزارة الشؤون وسنحيل أي مسؤول يثبت تلاعبه في هذه الصناديق إلى النيابة العامة، وسنحيل من بلغوا 35 عاماً في العمل داخل الوزارة إلى التقاعد كما سنحيل من أمضوا 30 عاماً إلى التقاعد على مراحل ممن توقف انتاجهم وستم غير المتلمزين بالودام ومستوى لجنة شؤون الموظفين بحث هذه

ورداً على سؤال حول توظيف البدون في وزارة الشؤون، قال إن وزارة الشؤون ترحب بتوظيف عدد الفقة شرط أن يكون تم تعديل أوضاعهم. وعن عودة الانتخابات في اتحاد الجمعيات، قال الوزير: ستتم عودة الانتخابات في العاشر من شهر يونيو المقبل، مشيراً إلى أنه أصدر توجيهات بإعادة الانتخابات في الجمعيات التعاونية التي تم تعيين مدير معين فيها من قبل وزارة الشؤون، وكشف أنه سيتم قريباً إشهار الاتحاد الوطني للعمال.

ورداً على سؤال حول الشركات الوهمية، قال: بالتعاون مع وزارة الداخلية سنعمل على القضاء على هذه الشركات وإحالتها إلى جهات التحقيق.

ورداً على اتهامات النائب الصيغي مبارك الصيغي، قال الرجيب إن النائب تلمذ كثيراً في اتهاماته لي وأنا تاريخي في وزارة الداخلية لم يعرف عني أنني أفرق بين الموظفين في الوزارة سواء بين العسكريين والمدنيين وبين الحضري والبدو أو السنة والشيعه واتحدى أي احد يثبت عكس ذلك علماً بأن النائب عنده مشكلة معي، وحول اتهام النائب الصيغي لي بانني حضرت ندوة النائب الجويهل، بداية لا يوجد ما

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان

● بشري شعبان